هوامش

قبل 65 عاماً، شكلت المجر إحدى نقاط المواجهة بين السوفييت والغرب، في مشهد تكرّر مرات عدة. يومها تدخلت موسكو بدباباتها لإجهاض الثورة الوليدة

انتفاضة 1956 دائما في ذاكرة المجريين (ارباد كورو تش/ الاناضول)

الثورة المجهضة

هل عطّل العدوان الثلاثي انتفاضة المجر؟

موسكو ـ **رامي القليوبي**

بعد مرور 65 عاماً على اندلاعها في مثل هذا اليوم من عام 1956، لا تزال انتفاضة المجر ضد الحكومة الموالية للاتحاد السوفييتي والتي قمعتها موسكو، حدثاً مفصلياً في تاريخ أوروبا الشرقية ومسيرة «الحرب الباردة» بين الكتلتين الشرقية والغربية، لأنها أثبتت حينها استعداد الكرملين لاستخدام القوة العسكرية للحفاظ على الأنظمة الشيوعية لبلدان حلف وارسو. كما دفع تزامن انتفاضة المجر مع أحداث العدوان الثلاثي على مصر إلى ربط المؤرخين الحدثين، وتناولهما في سياق أوسع للمواجهة السوفييتية الغربية في تلك الحقبة التاريخية.

واللافت أن انتفاضة المجر وقعت بعد أشهر معدودة من المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي، الأول الذي نظم بعد وفاة الديكتاتور جوزيف ستالين عام 1953، وقدم فيه الزعيم السوفييتي الجديد نيكيتا خروتشوف تقريراً ندد فيه بعبادة الفرد ونتائجها وجرائم ستالين وديكتاتوريته، بينما تعالت في المجر الأصوات المطالبة بتغييرات في سياسات الحكومة وتشكيلتها.

القمع السوفييتي

في 23 أكتوبر/ تشرين الأول 1956، احتشد حوالى 200 ألف متظاهر أمام مبنى البرلمان المجري وأسقطوا تمثال ستالين. وتشكلت مجموعات مسلحة ضمت حوالي 20 ألف فرد بينهم معتقلون سياسيون سابقون جرى تهريبهم من السجون. وليلة 24 أكتوبر/ تشرين الأول، دخلت القوات السوفييتية إلى بودابست فاندلعت مواجهات مسلحة في محيط مبنى البرلمان، إذ كان المتمردون يطالبون بانسحاب القوات السوفييتية وتشكيل حكومة متعددة الأحزاب. وبحلول 30 أكتوبر/ تشرين الأول، جرى سحب القوات السوفييتية إلى مواقع المرابطة الدائمة، مع إعلان الكرملين استعداده لمناقشة وضع القوات السوفييتية التي تتواجد في أراضي الدول الأعضاء في حلف وارسو.

لكن في 31 أكتوبر/ تشرين الأول بعد تفاقم أزمة قناة السويس، اتخذ الحزب الشيوعي السوفييتي قراراً بقمع انتفاضة المجر بقوة السلاح، ما جعل 3 آلاف دبابة سوفييتية إضافية تعبر حدود المجر، بعد حصول موسكو على تأييد حلفائها في أوروبا الشرقية والصين. وفي 4 نوفمبر/ تشرين الثاني، بدأت عملية اجتياح بودابست التي استمرت بضعة أيام وأسفرت عن سقوط آلاف القتلى، وانتهاء انتفاضة المجر.

السوفييتية «غير الناعمة»

وفيما تندرج أحداث انتفاضة المجر ضمن المواجهة السوفييتية غير المباشرة مع الغرب في التنافس على مناطق النفوذ، يجمع المؤرخون اليوم على أنه لا يجوز فصلها عن سياق الأزمات الأخرى التي شهدها العالم خلال الفترة ذاتها، وفي مقدمها العدوان الثلاثي الذي شنته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر رداً على قيام الرئيس المصري حينها جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس. وفي هذا الإطار، يلفت كبير الباحثين بمعهد الدراسات السلافية التابع لأكاديمية العلوم الروسية، ألكسندر ستيكالين، إلى أن الموقف السوفييتي من انتفاضة المجر تغير مع تطورات أزمة قناة السويس، ويعزو حزم موسكو في قمع الانتفاضة إلى محاولة خروتشوف إثبات للرأيين الداخلي والدولي أن مواقف بلاده لم تصبح «ناعمة» بعد وفاة ستالين.

مثل الإمبرياليين

يقول ستيكالين الذي ألف عدة كتب عن التاريخ المجري، أحدها «الثورة المجهضة: الأزمة المجرية عام 1956 وسياسات موسكو»، لـ«العربي الجديد»: «واجه الاتحاد السوفييتي أزمتين خارجيتين بالغتين في الوقت ذاته، ويُلاحظ تحول في موقف خروتشوف من انتفاضة المجر قبل العدوان الثلاثي وبعده». ويشرح قائلاً: «ظهر أولاً توجه لتسوية أزمة المجر سلمياً انطلاقاً من مبدأ أن الإمبرياليين يحلّون قضاياهم بالقوة، بينما نفعل نحن ذلك سلمياً». لكن بعد ورود أنباء عن تراجع مصر تحت وطأة عدوان ثلاث دول، شعر خروتشوف بأن هزيمة مصر المتحالفة مع موسكو في ذلك الوقت، والتي تتزامن مع تغيير الحكومة في المجر سيعتبرها العالم والداخل السوفييتي بمثابة تراجع في نفوذ البلاد بعد وفاة ستالين، ما يعني أن أزمة قناة السويس شكلت حجة لتبني موقف حازم، واستخدام القوة في المجر وإظهار قوة الاتحاد السوفييتي».

وبعد قمع انتفاضة المجر، قرر خروتشوف تأكيد قوة مواقف بلاده في الشرق الأوسط، ووجه رسالة شديدة اللهجة إلى بريطانيا وفرنسا لمح فيها بقدرة بلاده النووية على تدمير البلدين، ما أدى إلى وقف العدوان على مصر وحفاظها على سيادتها على قناة السويس. ويخلص ستيكالين إلى أن «تدخل موسكو في الأزمتين المتزامنتين عام 1956 منع سقوط النظام الشيوعي في المجر، وأظهر أنها لا تزال قوة فاعلة في الشرق الأوسط».

باختصار

3 آلاف دبابة سوفييتية نفذت عملية اجتياح بودابست التي استمرت أياماً وأسفرت عن سقوط آلاف القتلى

■■■

أزمة قناة السويس شكلت حجة لتبني موقف حازم، واستخدام القوة في المجر وإظهار قوة الاتحاد السوفييتي

■■■

تدخل موسكو في الأزمتين المتزامنتين عام 1956 منع سقوط النظام الشيوعي في المجر، وأظهر أنها لا تزال قوة فاعلة في الشرق الأوسط

وأخيراً

طفحٌ من سيرة خراب

رشا عمران

ليس في إنشاء جمعية خاصة بترويج تعدّد الزوجات في مدينة إعزاز السورية مفاجأة ضخمة، فالمدينة التي تتمتع حاليا بحكم ذاتي تقع تحت سيطرة ما يسمى «الجيش الوطني» الذي يتبع، تمويلا وتجهيزا وأوامر، لتركيا، وفيها مقرّ الحكومة السورية المؤقتة. وجميعنا يعرف التوجه العقائدي للجيش الوطني والحكومة المؤقتة، إضافة إلى أن سكان المدينة، المتدينين أصلا، يعتبرون تعدّد الزوجات أمرا شرعيا، ليس فقط لا حرج فيه، بل هو تقليدٌ للسلف الصالح يجب اتباعه من دون نقاش. ويقول «ناشطون» في قلب المدينة إن الوضع الاجتماعي يجعل من مسألة الجمعية جزءا من السياق التي تسير عليه الحياة هناك، إذ يقال إن المدارس تم استبدالها بالجوامع، يكفي أن يحفظ الولد القرآن الكريم، فالتعليم أشبه بالكفر. أما مصير البنات منذ البلوغ فهو التهيؤ للزواج. يقول أحد نشطاء المدينة: «البنت لما تبلغ بيدلّلوا عليها كرمال يزوجوها، يعني يلبسوها لبس ما بيليق بعمرها وطفولتها، مكياج وقصص ما بيقبلها عقل طفلة. وبتصير تروح حفلات كرمال يجيها عريس، نساء بعمر 15، بخجل قول نساء، لأنهن طفلات عملوهن نساء، مطلّقات وعندهن أطفال».

هكذا ستكون جمعية لتعدّد الزوجات ضمن مناخ عام كالذي يسود في إعزاز أمرا عاديا، فمجتمع المدينة تهيمن فيه ذكوريةٌ وتسلط عسكري ديني بلا أي أفق أو مستقبل أو مصير واضح للمدينة، وهو ما يجعل من أطفالها ونسائها عرضةً للانتهاكات الإنسانية الأكثر ضراوة. وما يفاجئ في ذلك كله أن إعزاز تمتلئ بالمنظمات والجمعيات المدنية التي يُفترض أن مهمتها التنمية البشرية والإجتماعية، وتمكين المرأة وتعزيز الوعي المجتمعي، وتأهيل الكوادر اللازمة لإدارة تجربة الحكم الذاتي والإدارة المحلية المستقلة، وهي في أغلبها جمعياتٌ ممولةٌ من الإتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي عموما، والذي يُفترض أن تمويله المنظمات بهدف إنشاء مجتمع مدني، وتحسين ظروف عيش سكان المدينة، وإعادة التأهيل النفسي والمجتمعي للمتضرّرين من الحرب. ومع ذلك، كأن فاعلية تلك الجمعيات معطّلة، أو كأنها مجرّد هياكل وظيفية منشأة لغاية واحدة، تبييض صفحة المجتمع الدولي الذي سمح للوضع السوري أن ينحدر إلى هذا المستوى إنسانيا وأخلاقيا.

وربما ما يفاجئ أيضا دور الحكومة السورية المؤقتة التي اتخذت من إعزاز مقرّا لها. وعلى الرغم من أنه بات من النوافل الكلام عن ارتهان المعارضة السورية لأجنداتٍ خارجية، سيما «الائتلاف» وكل ما انبثق عنه، إلا أن ثمّة ما يثير الحيرة والاستغراب، فالحكومة التركية التي تدعم الحكومة المؤقتة وتسيطر على مدينة إعزاز تعتمد دستورا علمانيا في تسيير شؤون الدولة والمجتمع التركيين، حتى لو كان الحزب الحاكم اليوم ذا إيديولوجية دينية، إلا أنه لا يستطيع فرضها على المجتمع التركي، ولا يمكنه المسّ بالحرّيات الفردية للشعب المتعايش بشكل جميل جدا مع اختلافاته. لماذا إذا يتم السماح للسلطة الدينية المسلحة والمتشدّدة بالتحكّم بحياة المدنيين في إعزاز وتسيير شؤون المجتمع، كما لو أن هذه المدينة هي عاصمة تنظيم القاعدة أو «داعش»؟

ما هو النموذج الذي تريد الحكومة المؤقتة السورية، ومن خلفها تركيا، تقديمه عن مناطق الحكم الذاتي والإدارات المحلية المستقلة؟ ومن يخدم هذا النموذج؟ ألا يرى أي عاقلٍ في المعارضة الرسمية أن ما يجري في إعزاز وما يتّم ترويجه فيها لا يصبّ سوى في عملية تبييض صفحة النظام السوري، وإظهاره مجدّدا بوصفه استبداديا منفتحا وحاميا للحرّيات الفردية مقابل سلطة استبدادية متشدّدة تعيد مواطنيها إلى عهود الانحطاط؟ أليس هذا ما سعى إليه نظام الأسد طوال سنوات عشر ماضية؟

> ألا يرى أي عاقل في المعارضة السورية أن ما يتّم ترويجه في إعزاز لا يصبّ سوى في عملية تبييض صفحة النظام

أما جمعية تعدّد الزوجات فليست سوى طفح عن سلسلةٍ طويلةٍ من الخراب المجتمعي السوري. ولا يعني إشهارها سوى التباهي بهذا الخراب، فتعدّد الزوجات مسموحٌ أصلا في قانون الأحوال الشخصية السوري المستمد من الشريعة، وكان يحدُث كثيرا في سورية قبل الثورة، وهو يحدُث كثيرا، سيما في المناطق المنكوبة والمخيمات، بذريعة حماية الأرامل والمطلقات من الفتنة والعوز، لا بقصد تلبية الرغبات الجنسية للذكر المتحكّم (لا سمح الله). أما عن حماية الأرامل والمطلقات بتمكينهن من العمل وتأمين مصدر رزق يكفل لهن حياة كريمة، والاهتمام بمستقبل أطفالهن، فهو سيجعلهن قادراتٍ على التحكّم بمصيرهن، و«شرف القبيلة» لا يسمح بهذا الانحراف.

سعر النسخة: مصر **جنيهان**، تونس **900 مليم**، لبنان **1000 ليرة**، قطر **3 ريالات**، السعودية **3 ريالات**، الكويت **200 فلس**، الإمارات **3 دراهم**، عمان **300 بيزة**، البحرين **300 فلس**، الأردن **400 فلس**، العراق **500 دينار**، المغرب **4 دراهم**، الجزائر **ديناران**، اليمن **50 ريالا**، سورية **25 ليرة**، السودان **10 جنيهات**، ليبيا **200 درهم**، موريتانيا **35 أوقية** ◻ UK **£ 1,20**, Austria **€ 2,20**, Belgium **€ 2,20**, France **€ 2,20**, Germany **€ 2,30**, Holland **€ 2,30**, Italy **€ 2,10**, Spain **€ 2,20**, Switzerland **CHF 3,50**
Turkey **TL 5,00**, USA **$ 2,00**